www.facebook.com/kmm2013
kmm.rojava.2013@gmail.com
www.kmmrojava.com
+963997496287

Rêxistina Mafê Mirovan li Sûriyê
منظمة حقوق الإنسان في سوريا
Human Rights Organization in Syria

بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠٢٥ قامت منظمة حقوق الإنسان في سوريا باعداد جلسة حوارية بعنوان: العدالة الانتقالية و الدستور الجامع

"نحو حل للأزمة السورية قائم على حقوق الإنسان والمساءلة"

وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وفي إطار مناقشة خارطة الحل الحقوقي المستندة إلى اتفاق 10 آذار، والتي تشمل العدالة الانتقالية، الدستور الجامع، والمساءلة الدولية.

التاريخ: [16 / 12 / 2025]

الوقت: من الساعة 10:00 صباحاً حتى 1:00 ظهراً

المكان: [القامشلي - مركز الأبحاث و حماية حقوق المرأة -الأربوية]

الفئة المستهدفة: نشطاء حقوق الإنسان، ممثلو المجتمع المدني، القانونيون، الإعلاميون، والمهتمون بالشأن السوري.

محاور الجلسة:

- وقف الانتهاكات واستعادة الحريات الأساسية
- دمج المؤسسات وضمان التمثيل الشامل
- العدالة الانتقالية والمساءلة
- صياغة دستور جامع قائم على الحقوق
- ضمانات دولية لتنفيذ الاتفاق

_ حل الأزمة استنادا إلى اتفاق ١٠ آذار

بعد نقاش استمر ل ٣ ساعات في نهاية الجلسة تم اصدار بيان ختامي يتضمن مجموعة من التوصيات جاء فيها :

البيان الختامي للندوة الحقوقية

بعنوان:

"العدالة الانتقالية والدستور الجامع: نحو حل للأزمة السورية قائم على حقوق الإنسان والمساءلة الدولية"

نص البيان :

انطلاقًا من شعار اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وبناءً على أعمال الندوة الحقوقية التي تناولت موضوعي العدالة الانتقالية والدستور الجامع كمدخل للحل السوري، يؤكد المشاركون على ما يلي:

1. العدالة الانتقالية:

- ضرورة اعتمادها كإطار قانوني وأخلاقي لضمان عدم الإفلات من العقاب.
- تكريس المساءلة وفق القانون الدولي، بما يشمل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- اعتبار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية حقوقًا غير قابلة للتجزئة، وضمان الكرامة اليومية لكل مواطن.

2. الدستور الجامع:

- صياغة دستور جديد يقوم على المساواة، ويكفل الحقوق والحريات لجميع المكونات دون تمييز.

- إدماج النساء والأقليات والمجتمع المدني في العملية الدستورية، باعتبارهم شركاء أساسيين في بناء العقد الاجتماعي الجديد.

- تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية كضمانة لبناء الثقة ومنع تكرار الانتهاكات.

3. اتفاق 10 آذار:

- اعتماد بنوده الخمسة كمرجعية عملية للحل:

- وقف الانتهاكات واستعادة حرية التعبير.

- دمج المؤسسات وضمان مشاركة النساء والأقليات.

- صياغة دستور جامع يستجيب لحقوق كافة المكونات.

- العدالة الانتقالية كأداة للإنصاف والمصالحة.

- المساءلة الدولية وفق القانون الدولي.

- بحث إمكانية دمج الاتفاقية في المسار السياسي السوري بما يحقق العدالة والمصالحة الوطنية.

4. التوصيات العملية:

- ربط مسار العدالة الانتقالية بالدستور الجامع كطريق متكامل للحل.

- دعوة المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية لدعم هذا المسار وضمان تنفيذه .

منظمة حقوق الانسان في سوريا 2025/12/16